Mercredi 29 Novembre 2023

ALGÉRIE PRESSE SERVICE

PLF 2024: les membres de l'APN appellent à accélérer le processus de numérisation des différents secteurs

Plusieurs membres de l'Assemblée populaire nationale (APN) ont appelé, mardi, lors du débat du projet de loi de finances (PLF) pour l'exercice 2024, à la nécessité d'accélérer le processus de numérisation et sa généralisation aux différents secteurs, en vue de conférer davantage de transparence à la gestion et éliminer les pratiques négatives.

ALGÉRIE PRESSE SERVICE

Approbation d'un règlement introduisant de nouveaux mécanismes à la Bourse d'Alger

La Commission d'organisation et de surveillance des opérations de Bourse (Cosob) a annoncé, mardi, l'approbation d'un nouveau règlement introduisant de nouveaux mécanismes à la Bourse d'Alger, visant à moderniser les pratiques boursières et à relancer l'activité du marché financier.

EL MOUDJAHID
LA REVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

PLF-2024 : accélérer le processus de numérisation

Plusieurs membres de l'Assemblée populaire nationale (APN) ont appelé, hier, lors du débat du projet de loi de finances (PLF) pour l'exercice 2024, à la nécessité d'accélérer le processus de numérisation et sa généralisation aux différents secteurs, en vue de conférer davantage de transparence à la gestion et d'éliminer les pratiques négatives.

EL MOUDJAHID
LA REVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

Etat social

L'Etat n'abandonnera pas ses enfants et la dimension de solidarité de l'Etat demeure un principe constant, a indiqué, en substance, le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, lors de la réunion du conseil des ministres au cours duquel des dossiers liés à l'économie et à la sphère sociale ont été abordés. Cela renseigne sur la poursuite des efforts pour remédier aux insuffisances constatées, ce qui contribue à traiter efficacement les questions inhérentes à toutes les catégories sociales.

EL MOUDJAHID
LA REVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

Lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme : Des associations de la société civile en formation

Le président de l'Observatoire national de la société civile a procédé, hier, au lancement d'une session formation et de sensibilisation au profit des associations nationales et locales, organisée en coordination avec le ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, et encadrée par des membres de la Cellule de traitement du renseignement financier des ministères des Finances, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, ainsi que des spécialistes et des avocats.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

Le président nomme de nouveaux ministres pour l'Agriculture et les Transports

Fin de fonctions pour Henni

Après consultation du Premier ministre, le président a nommé Youssef Chorfa comme nouveau ministre de l'Agriculture et Mohamed Lahbib Zehana comme ministre des Transports.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

Débat sur le projet de loi de finances 2024 : Les députés saluent le caractère social de l'Etat

Poursuivant ce mardi le débat autour du projet de loi de finances pour l'exercice 2024, les membres de l'Assemblée populaire nationale ont salué les mesures introduites dans le cadre de ce texte de loi qui, d'après la plupart des intervenants, visent la consolidation du caractère social de l'Etat.

Cosob : Approbation d'un règlement introduisant de nouveaux mécanismes à la Bourse d'Alger

La Commission d'organisation et de surveillance des opérations de Bourse (Cosob) a annoncé, mardi, l'approbation d'un nouveau règlement introduisant de nouveaux mécanismes à la Bourse d'Alger, visant à moderniser les pratiques boursières et à relancer l'activité du marché financier.

2024, une année charnière

Le PLF 2024 est porteur de bonnes nouvelles puisque les principaux indicateurs macroéconomiques tendent vers une amélioration de l'état de l'économie nationale. Confirmant le caractère social de l'Etat algérien, ce dernier continue à soutenir massivement de larges couches d'Algériens, avec des transferts sociaux de près de 18 milliards de dollars annuellement.

Monnaies référentielles : L'écart entre les deux de changes se poursuit face au Dinar

Le taux de change à la Banque d'Algérie affiche qu'un Euro vaut 146.66 dinars algériens à l'achat et 146.73 dinars algériens à la vente. La monnaie européenne continue ainsi d'afficher de bonnes performances. Sur le marché informel, au Square port-Said, l'Euro tutoie les 234.00 dinars algériens à l'achat et 236.00 dinars algériens à la vente.

مشروع قانون المالية 2024 : دعوة إلى تسريع وتيرة الرقمنة بمختلف القطاعات

دعا عدد من نواب المجلس الشعبي الوطني، اليوم الثلاثاء، خلال مناقشتهم لمشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى ضرورة تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها على مختلف القطاعات بغية إضفاء المزيد من الشفافية في التسيير والقضاء على الممارسات السلبية.

وأجمع النواب لدى مناقشتهم لمشروع القانون خلال جلسة علنية، ترأسها نائب رئيس المجلس، سالم زنطار، بحضور وزير المالية، لعزيز فايد، وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، وعدد من أعضاء الحكومة، على أن تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها، خصوصا في القطاع المالي، سيساهم في عملية الإقلاع الاقتصادي.

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: المصادقة على نص تنظيمي لإنشاء آليات جديدة في بورصة الجزائر

صادقت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على نص تنظيمي لإنشاء آليات جديدة في بورصة الجزائر، يهدف إلى إعادة بعث بورصة الجزائر من خلال تسهيل عملية رفع الأموال في السوق المالي وتبسيط الإجراءات وشروط الادراج، حسبما أفاد به، اليوم الثلاثاء، بيان للجنة.

ويتعلق الأمر "بالنظام رقم 23-04 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة" الذي سيحل محل النظام 97-03 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997"، وفقا لذات المصدر.

الملف قريبًا بمجلس مساهمات الدولة بعد فتح رأس المال

10مزايا جديدة لدى القرض الشعبي وبنك التنمية المحلية!

يرتقب، أن تشهد خدمات القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية 10 مزايا جديدة، بعد فتح رأسمالهما بنسبة 30 بالمائة أمام الخواص، منها ضخ رؤوس أموال جديدة، وتحسين جودة الخدمة وتسهيل التحويلات المالية وتعجيل دراسة الملفات وتطوير أوسع للرقمنة والدفع الإلكتروني.

ووفق ما تؤكده مصادر من قطاع البنوك لـ"الشروق"، فإن عملية فتح 30 بالمائة من رأسمال بنكين عموميين، وهما القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية سيتم عبر البورصة، وذلك في إطار إصلاح السوق المالية وتحسين مساهمة سوق الأوراق المالية في تعبئة المدخرات.

تغطي 85 % من قيمة السيارة المصنعة محلياً

تدفق كبير على البنوك للاستفسار عن قروض السيارات

يسابق الجزائريون الزمن، للحصول على القروض البنكية في إطار العروض التي ستتيحها مستقبلا المؤسسات المصرفية لتمويل السيارات المصنعة في الجزائر، حيث يكون التمويل مرهونا بالاستفادة من المركبات المصنعة محليا.

وتغري مختلف الماركات الأجنبية، التي ستشرع قريباً في إنتاج السيارات في الجزائر، على غرار "فيات" الإيطالية والعلامات الصينية المتوقع دخولها بقوة حقل إنتاج المركبات، الكثير من الجزائريين الراغبين في اقتناء مركبات جديدة، موازاة مع اقتراب خروج أول سيارة مصنعة "فيات" من مصنع المجمع الإيطالي "ستيلانتيس" لتركيب السيارات من مصنعه بطافراوي بشرق وهران.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

إنشاء آليات جديدة في بورصة الجزائر

صادقت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على نص تنظيمي لإنشاء آليات جديدة في بورصة الجزائر.

يهدف هذا النص إلى إعادة بعث بورصة الجزائر بتسهيل عملية رفع الأموال في السوق المالي، وتبسيط الإجراءات وشروط الادراج، حسبما أفاد به، اليوم الثلاثاء، بيان للجنة.

ويتعلق الأمر "بالنظام رقم 23-04 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة" الذي سيحل محل النظام 97-03 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997"، وفقا لذات المصدر.

الجمهورية

مشروع قانون المالية 2024 : دعوة إلى تسريع وتيرة الرقمنة بمختلف القطاعات

دعا عدد من نواب المجلس الشعبي الوطني، اليوم الثلاثاء، خلال مناقشتهم لمشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى ضرورة تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها على مختلف القطاعات بغية إضفاء المزيد من الشفافية في التسيير والقضاء على الممارسات السلبية .وأجمع النواب لدى مناقشتهم لمشروع القانون خلال جلسة علنية، ترأسها نائب رئيس المجلس، سالم زنطار، بحضور وزير المالية، لعزيز فايد، وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، وعدد من أعضاء الحكومة، على أن تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها، خصوصا في القطاع المالي، سيساهم في عملية الإقلاع الاقتصادي .وفي هذا الصدد، دعا النائب مشري سعيد (جبهة التحرير الوطني)، إلى "ضرورة إجراء المزيد من الإصلاحات، على مختلف القطاعات، أبرزها الرقمنة في القطاع التربوي وتعميمها على ربوع الوطن ".كما دعا النائب بوصبيع مختار (الاحرار)، الى "وجوب تسريع رقمنة المصالح المالية، على غرار مصالح الضرائب، أملاك الدولة والجمارك"، والتي من شأنها، حسبه، "المساهمة في إضفاء الشفافية وتعميم العدل والقضاء على مختلف أشكال البيروقراطية

مشروع قانون المالية 2024: نواب المجلس الشعبي الوطني يدعون الى تسريع وتيرة الرقمنة بمختلف القطاعات

دعا عدد من نواب المجلس الشعبي الوطني، اليوم الثلاثاء، خلال مناقشتهم لمشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى ضرورة تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها على مختلف القطاعات بغية اضفاء المزيد من الشفافية في التسيير والقضاء على الممارسات السلبية.

وأجمع النواب لدى مناقشتهم لمشروع القانون خلال جلسة علنية، ترأسها نائب رئيس المجلس، سالم زنطار، بحضور وزير المالية، لعزيز فايد، وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، وعدد من أعضاء الحكومة، على أن تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها، خصوصا في القطاع المالي، سيساهم في عملية الإقلاع الاقتصادي.

نواب المجلس الشعبي الوطني: مشروع قانون المالية لسنة 2024 كرس الطابع الاجتماعي للدولة

أكد نواب المجلس الشعبي الوطني، اليوم الإثنين، أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 كرس الطابع الاجتماعي للدولة وجاء بتدابير عديدة تسمح بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين, لافتين إلى أهمية الإسراع في عملية رقمنة مختلف القطاعات.

وأبرز النواب في تدخلاتهم التي جاءت عقب العرض الذي قدمه وزير المالية لعزيز فايد، في جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس إبراهيم بوغالي، بحضور عدد من أعضاء الحكومة، أهمية التدابير التي تضمنها مشروع القانون لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

مشروع قانون المالية 2024.. دعوة إلى تسريع وتيرة الرقمنة بمختلف القطاعات

دعا عدد من نواب المجلس الشعبي الوطني، اليوم الثلاثاء، خلال مناقشتهم لمشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى ضرورة تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها على مختلف القطاعات بغية إضفاء المزيد من الشفافية في التسيير والقضاء على الممارسات السلبية.

وأجمع النواب لدى مناقشتهم لمشروع القانون خلال جلسة علنية، ترأسها نائب رئيس المجلس، سالم زنطار، بحضور وزير المالية، لعزيز فايد، وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، وعدد من أعضاء الحكومة، على أن تسريع وتيرة الرقمنة وتعميمها، خصوصا في القطاع المالي، سيساهم في عملية الإقلاع الاقتصادي.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Projet de loi de Finances 2024

Des mesures pour préserver le pouvoir d'achat des citoyens

Les députés de l'Assemblée populaire nationale (APN) ont affirmé, avant-hier lundi, que le projet de loi de Finances (PLF) pour l'exercice 2024 a consacré le caractère social de l'Etat en prévoyant plusieurs mesures permettant de préserver le pouvoir d'achat des citoyens, mettant l'accent sur l'accélération de la numérisation des différents secteurs.

En marge d'une plénière présidée par M. Brahim Boughali, président de l'APN, où le ministre des Finances, Laaziz Faid a présenté son exposé, les députés ont mis en exergue l'importance des mesures prévues dans le projet de loi pour améliorer le pouvoir d'achat des citoyens. Soulignant l'importance des mesures prévues dans le PLF 2024, notamment l'augmentation des salaires et des allocations, le député Zakaria Bedroune (FLN), a affirmé que le texte «a préservé le caractère social de l'Etat», appelant dans le même sens à «une profonde réforme fiscale».
Le député Riad Hanachi, du même parti, a estimé que l'augmentation des salaires et des allocations, la révision de certaines taxes et la réduction des taxes douanières appliquées sur quelques domaines, sans l'introduction de nouvelles taxes, contribueraient à améliorer le pouvoir d'achat des citoyens.
De son côté, le député Khelifa Benabeca (RND), a insisté sur l'importance des crédits financiers destinés à l'aide sociale dans le cadre du projet de loi, mettant en avant la nécessité de concrétiser les instructions du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, relatives à la promotion de l'emploi, la numérisation, l'investissement et la protection du pouvoir d'achat des citoyens, et ce, à travers «l'encadrement des projets, les études de faisabilité et la bonne distribution des crédits financiers».
De son côté, le député Monder Bouden (de la même formation politique), s'est félicité de la situation de l'économie algérienne pour laquelle «le président de la République a instauré des fondements solides», relevant également l'importance de soutenir l'ouverture de banques algériennes dans les Etats africains et européens, ainsi que de l'ouverture de nouvelles lignes aériennes à destination de davantage de capitales de par le monde. Quant au député Abed Benazzouzi (Mouvement de la société pour la paix), il s'est félicité de la teneur du projet de loi en augmentations des salaires, notant l'importance d'intensifier le contrôle sur les activités commerciales, en vue de maîtriser les prix des marchandises.

Le même député a appelé à permettre aux établissements de santé de proximité de bénéficier de la contribution apportée par la sécurité sociale aux établissements hospitaliers. A son tour, le député Afif Bleila (MSP), a appelé à augmenter les dépenses d'investissement et ce, «en concrétisation du décollage économique» et à l'augmentation des dotations relatives à la numérisation du secteur des finances.

Djamila Sai

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Le secteur bancaire national devient plus concurrentiel

7.000 milliards DA de crédits bancaires accordés à l'économie

Les établissements bancaires nationaux ont accordés 7.000 milliards de dinars de crédits à l'économie, jusqu'à fin juin dernier, dont 4.000 mds DA au secteur privé et 3.000 mds DA au secteur public, a indiqué, avant-hier, le délégué général de l'Association des banques et des établissements financiers (ABEF), Rachid Belaid, dans une déclaration à l'Agence presse service (APS).

Le ministre a annoncé, quelques jours plus tôt, l'inauguration le 15 décembre prochain de son Datacenter, centre de stockage et de traitement des données. [Photo : DR]

Quant aux «crédits immobiliers octroyés aux individus, ils avoisinent les 1.000 mds DA, en six mois», a-t-il ajouté, mettant en avant, l'importance de l'ouverture des capitaux des deux banques publiques pour le financement des projets et l'accélération de leur croissance.
La banque algérienne, selon lui, gagne de plus en plus en importance et en efficacité et cherche constamment à encourager l'utilisation de l'e-paiement interbancaire, d'où l'attention particulière accordée à la modernisation et à la numérisation du système bancaire national pour faciliter l'accès aux nouvelles technologies et à l'amélioration de ses performance et capacités à préserver les clients, à instaurer la confiance et à élargir les prestations financières (épargne, investissements...) des banques.
En effet, «depuis plus de trois ans, le secteur bancaire algérien fait sa révolution digitale et se diversifie davantage. Il devient plus compétitif. Il y a quelques jours, le ministre des Finances, Laaziz Faid, a annoncé l'ouverture des capitaux des deux banques publiques, à savoir le Crédit Populaire d'Algérie (CPA) et la Banque de Développement Local (BDL) aux investisseurs privés à hauteur de 30% d'ici la mi-2024.
Commentant cette démarche, M. Belaid, a estimé que «les orientations du président de la République portant ouverture du capital des deux banques publiques améliorera la compétence de la gestion du secteur bancaire et de la gouvernance de son administration, à travers le nouveau statut de l'établissement bancaire», affirmant que «ceci permet de recourir à l'appel général à l'épargne, à travers la Bourse d'Alger et de soumettre la banque à l'obligation de révéler ses informations financières générales, d'autant que l'entrée sur le marché financier requiert la consécration du principe de transparence».

L'ouverture du capital des banques, une opportunité pour l'épargne

Ceci permettra d'améliorer la gestion de ces deux banques, de recouvrer la confiance de la clientèle en vue d'une amélioration de la collecte de l'épargne». «L'entrée en Bourse permettra aux investisseurs publics et privés, aux individus et aux compagnies d'assurance, de prendre part à ce processus, à même de promouvoir les performances et la gouvernance, créant ainsi un climat concurrentiel favorable aux clients des banques», a expliqué le délégué général de l'Association des banques et des établissements financiers (ABEF), assurant que «la transparence permet de créer un climat de confiance auprès des investisseurs, vis-à-vis du marché». La liquidité bancaire s'est fortement améliorée ces dernières années, au même titre que la santé financière du pays. C'est ce qu'a affirmé le dernier rapport de la Banque d'Algérie (BA), publié le 20 novembre écoulé.
Il a évoqué, également, l'impératif de renouveler et d'accélérer la numérisation des services bancaires nécessaire pour pouvoir se déployer au niveau national et surtout pour renforcer l'inclusion financière. Le cash ne fait plus recette depuis des années. Les moyens de paiement ne cessent de se dématérialiser à tous les niveaux et ceci devient indispensable.
D'importants progrès sont réalisés dans ce domaine a fait savoir M. Belaid, affirmant que «le projet de paiement mobile interbancaire avance dans le bon sens, sachant que ce mode de paiement est en vigueur au niveau de certaines banques mais uniquement en interne», annonçant le «lancement par les banques de systèmes informatiques dédiés à la clientèle dans l'objectif d'améliorer la qualité et l'efficacité des prestations».
La réforme du secteur bancaire et financier est sur la bonne voie. Le ministre de tutelle a annoncé, quelques jours plus tôt, l'inauguration le 15 décembre prochain de son Datacenter, centre de stockage et de traitement des données.

El Watan
LE QUOTIDIEN INDEPENDANT

MARCHÉ DES HYDROCARBURES

L'OPEP accuse l'AIE de diffamer l'industrie pétrolière et gazière

● L'Opep et l'AIE se sont affrontées à plusieurs reprises sur des questions telles que les perspectives de demande de pétrole à long terme.

L'Organisation des pays producteurs de pétrole (OPEP) accuse, dans une note publiée sur son site internet, l'Agence internationale de l'énergie (AIE) de diffamer l'industrie pétrolière et gazière, l'accusant d'aggraver la crise climatique en appelant à l'arrêt des investissements dans le secteur, ce qui mettrait, selon l'OPEP, la sécurité énergétique en péril et compromet la sécurité des approvisionnements. L'OPEP accuse également l'AIE de chercher à *«restreindre les actions et les choix souverains»* des pays en développement, producteurs de pétrole et de gaz, en faisant pression sur leurs compagnies pétrolières nationales. L'OPEP fait référence à un document rendu public jeudi dernier par l'AIE, dans lequel l'organisme économique de l'OCDE estime que l'industrie des combustibles fossiles était confrontée à un *«moment de vérité»*, où les producteurs devaient choisir entre aggraver la crise climatique ou passer à une énergie propre. Répondant à ces accusations, le secrétaire général de l'OPEP, Haitham Al Ghais, a déclaré : *«Il est ironique que l'AIE, une agence qui a régulièrement modifié ses discours et ses prévisions ces dernières années, s'adresse désormais à l'industrie pétrolière et gazière et déclare qu'il s'agit d'un "moment de la vérité".»* La manière dont l'AIE *«a malheureusement utilisé ses plateformes de médias sociaux ces derniers jours pour critiquer et instruire l'industrie pétrolière et gazière est pour le moins peu diplomatique. L'OPEP elle-même n'est pas une organisation qui prescrirait aux autres ce qu'ils devraient faire. Cela vilipende en outre injustement l'industrie, accusée comme étant à l'origine de la crise climatique»*, regrette le SG de l'OPEP. *«Dans un monde où davantage de dialogue est nécessaire, pointer du doigt* (l'OPEP) *n'est pas une approche constructive. Il est important de travailler en collaboration et d'agir avec détermination pour garantir que les émissions soient réduites et que les gens aient accès aux produits et services énergétiques dont ils ont besoin pour mener une vie confortable. Ces deux défis ne devraient pas être incompatibles»*, a déclaré M. Al Ghais.

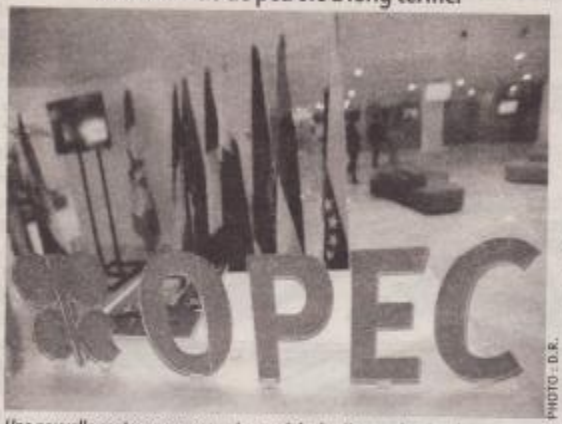

PHOTO : D.R.

Une nouvelle controverse secoue le marché pétrolier ces derniers jours

«ILLUSION»

L'Organisation des pays exportateurs de pétrole et l'AIE, basée à Paris, se sont affrontées à plusieurs reprises ces dernières années sur des questions telles que les perspectives de demande de pétrole à long terme et les investissements dans de nouveaux approvisionnements en hydrocarbures. L'année dernière, l'OPEP a abandonné l'AIE comme source de données sur le marché pétrolier.

La dernière sortie médiatique de l'AIE survient alors que les Emirats arabes unis (EAU), un important producteur de l'OPEP, se prépare à accueillir la COP28, le sommet de l'ONU sur le climat. *«Malheureusement, le rapport de l'AIE qualifie désormais des technologies de captage, stockage et valorisation du CO2 (CCUS-Carbon Capture, Use and Storage) d'"illusion", même si les rapports d'évaluation du groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat approuvent ces technologies comme faisant partie de la solution pour lutter contre le changement climatique»*, Fait remarquer l'OPEP. Celle-ci répond aux propos de l'AIE, qui estime dans son récent rapport que *«l'industrie doit s'engager à véritablement aider le monde à répondre à ses besoins énergétiques et à atteindre ses objectifs climatiques – ce qui signifie abandonner l'illusion selon laquelle des quantités invraisemblables de capture de carbone sont la solution»*.

L'AIE réplique aux déclarations des Emirats arabes unis – deuxième pays arabe à accueillir le sommet sur le climat après l'Egypte en 2022 – qui avaient appelé, aux côtés d'autres producteurs d'énergie du Golfe, à ce qu'ils considèrent comme une transition énergétique plus réaliste dans laquelle les combustibles fossiles continueraient à jouer un rôle dans la sécurisation des approvisionnements énergétiques tandis que les industries se décarboneraient. *«La sécurité énergétique, l'accès à l'énergie et l'abordabilité de l'énergie pour tous doivent aller de pair avec la réduction des émissions à effet de serre. Cela nécessite des investissements majeurs dans toutes les énergies, toutes les technologies, ainsi qu'une compréhension des besoins de tous les peuples. A l'OPEP, nous répétons que nous pensons que le monde doit se concentrer sur la réduction des émissions, et non sur le choix des sources d'énergie»*, a souligné pour sa part le SG de l'OPEP dans une longue réponse aux accusations de l'AIE. *«Cette industrie se tourne vers les énergies renouvelables, avec des investissements majeurs, et investit dans des technologies visant à réduire les émissions, telles que le CCUS, le captage direct de l'air, l'élimination du dioxyde de carbone et l'hydrogène propre. En fait, certains pays membres de l'OPEP sont des leaders mondiaux à cet égard»*, ajoute l'OPEP.

Le secrétaire général de l'OPEP estime que s'il y a un *«moment de vérité»* à venir, tel que préconise l'AIE, *«nous devons comprendre que tous les pays ont leur propre voie de transition énergétique ordonnée, nous devons avoir l'assurance que toutes les voix sont entendues, et pas seulement quelques-unes, et nous devons garantir que les transitions énergétiques permettent la croissance économique, améliorent la mobilité sociale et favorisent l'accès à l'énergie, et réduire les émissions à effet de serre en même temps»*.

Zhor Hadjam

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

نواب الشعب يواصلون مناقشة قانون المالية 2024

تخصيص اعتمادات مالية للولايات الجديدة

وجّه نواب الشعب، أمس، خلال مناقشتهم لقانون المالية لسنة 2024، جملة من الملاحظات سبّت في مجملها حول تخصيص الاعتمادات المالية للولايات، لاسيما الجديدة منها، نظرا للنقائص الموجودة في المشاريع التنموية والعجز المسجل بها، لاسيما بالجنوب الكبير، خاصة في توفير الضروريات، من طرق وصرف صحي ومستشفيات ومؤسسات تربوية، مثمنين استمرار الدولة في سياستها الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالدعم أو تعزيز كتلة الأجور وحماية القدرة الشرائية، داعين إلى تجسيد تعميم الرقمنة، لأنها السبيل الوحيد لإضفاء الشفافية في التسيير والتخفيف من معاناة المواطن.

سعاد بوعبوش

أرجع الكثير من النواب المتدخلين تأخر تجسيد المشاريع التنموية إلى عدم استقرار المسؤولين في مناصبهم والمكاس تلك على تحديد أولويات كل ولاية، لارتباط ذلك برؤية الجهاز التنفيذي المنصب على رأسها، حيث أكد محمد يوسالم نقاز، ممثلا لحركة "حمس"، أن البرامج الخاصة يجب أن تكون من حصة الولايات التي تعاني من نقائص ورصد ميزانية كاملة، سيما للولايات الجنوبية، فهي بحاجة إلى الكثير من المشاريع الاستراتيجية والضرورية والمرتبطة مباشرة بحياة المواطن من مياه وكهرباء وصحة وتربية.

بدوره أشار النائب عبد الناصر بعزيز، من كتلة الأحرار- ولاية بومرداس، عن حصة الولايات المليونية من التنمية، وإمكانية حصولها على برنامج خاص لاستدراك النقائص، كما تطرق إلى ملف استيراد آليات الإنتاج الفلاحي، بما فيها المستعملة، حيث دعا إلى الإسراع في العملية لتمكين الفلاحين من استغلالها، ونفس الأمر بالنسبة لإعادة القطر في كراء المساعدات التابعة لأملاك الدولة، على غرار أرضية سوق تيجلابين للسيارات، وضرورة تخصيص ميزانية لتهيئة المؤسسات التربوية في وقتها لضمان استدامة هذه المشاريع.

من جهتها، ثمّنت النائب هجيرة عباس، عن حركة البناء الوطني، من مستقالب بعث المشاريع التنموية المعقدة، لاسيما تلك المتعلقة بحياة المواطن، مشيرة إلى أن ميزانية تجاوزت 100 مليار دولار مبنية على اقتصاد متوازن من شأنها أن تجعل من الجزائر دولة محورية، وسيكون لها، بلا شك، انعكاسات إيجابية على حياة المواطن، خاصة وأنها تشكل نقلة نوعية مقارنة بالميزانيات السابقة والتي تم الحرص فيها على مواصلة تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة، سواء من خلال الزيادة في كتلة الأجور، أو المشاريع السكنية، أو دعم القدرة الشرائية.

انخراط البنوك لمسايرة سرعة النشاط الاستثماري

في المقابل دعت المتحدثة إلى الانتقال السريع من الدعم الشامل المعمم إلى الدعم المباشر للفئات المحتاجة والاستفادة من الرقم لمعرفة الفئات الهشة، وكذا من الإعصاء، ناهيك عن توجيه الميزانية المخصصة باعتمادات مالية متوازنة نحو المشاريع الاستراتيجية الهامة والاستثمارات الدائمة، لاسيما في مجال البنية التحتية للطرق ومحطات التطهير.

بدوره استحسن النائب قادري عبد الرحمان، عن حزب الفجر الجديد، تكريس الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، غير أنه عبّر عن قلقه من تخصيص 18٪ من الميزانية للتسيير بدلا من الاستثمار، خاصة وأن القانون تضمن عدة تسهيلات وآليات وتدابير لتعزيز العمليات الاستثمارية، منتقدا تخصيص اعتماد مالي لوزارة الرقمنة والتخطيط والإحصاء التي لم تعد قائمة بعد تحويلها لوكالة تابعة للرئاسة.

أما النائب محمد ورتي، عن كتلة الأحرار، فيرى أن الميزانية المعلن عنها تكشف عن مدى تعمق مداخيل الدولة وتحسن قنوات الاتصال والتواصل مع القاعدة، ونمسك بالسياسة الاجتماعية للدولة ودعم القدرة الشرائية، غير أن الجنوب الكبير لا يزال يعاني تخبطا في الكثير من المشاكل في مجالات عديدة من بينها الصحة والطرق المهترئة وربط وإنشاء الطرق بوجود المشاريع الاقتصادية فقط، بدلا من استقرار السكان.

واعتبر المتدخل الإسراع في تجسيد الرقمنة بكل القطاعات بولايات الجنوب، من شأنه تسهيل الأمور على الناس الذين يعانون ويقطعون مسافات طويلة للتنقل إلى المصالح الإدارية.

أما جبهة التحرير الوطني، ممثلة بالنائب عبد الرحمان صالحي، أوضحت أن الخلل على الطابع الاجتماعي يبقى هو الأصل الذي تضمنه بيان أول نوفمبر وحرص رئيس الجمهورية على دعمه، مشيرا إلى أن قانون المالية لسنة 2024 خصص ميزانية كبيرة للتسيير على حساب التجهيز، كما أوضح أن المطالبة بالنقاش يجب أن يسبقها تحديد معايير تسيير المشاريع التنموية وتوجيهها حسب احتياجات المنطقة والمواطنين، داعيا لتجسيد الجزائر الحقيقية التي تحتاج إلى تضافر الجهود.

ونفس الأمر ذهب إليه النائب رضا عمران، من نفس الحزب، حيث أعرب عن أمله في أن تكون الميزانية في مستوى تطلعات المواطنين، مطالبا بتخفيض ضريبة القيمة المضافة من 19 إلى 10٪، وضرورة تسريع وتيرة منح القروض البنكية، التي لا تتماشى مع سرعة النشاط الاستثماري.

من جهته أثار النائب فوزي بن عمر، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، مسألة تأخر المشاريع التنموية في الولايات الحدودية، على غرار مقنية مثلا، معتبرا أن هذا الإشكال بسبب سوء التسيير.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

مبادلات إيجابية وفائض في الميزان التجاري

صادرات الجزائر فاقت 65.5 مليار دولار

قدر حجم المبادلات التجارية الجزائرية برسم عام 2022، حسب آخر تقديرات بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك، بأكثر من 104.28 مليار دولار، من بينها صادرات تجاوزت 65.526 مليار دولار، مقابل واردات بـ38.757 مليار دولار وفائض في الميزان التجاري بلغ 26.76 مليار دولار.

حفيظ صواليلي

● أبان التقرير الصادر عن بنك الجزائر عن مستويات مرتفعة من الصادرات الجزائرية عام 2022، حيث بلغت 65.757 مليار دولار، وتمثلت أساسا في المواد الطاقوية (نفط، غاز، مشتقات، مكثفات)، التي بلغت في مجموعها 59.711 مليار دولار، أي ما يعادل 91.12 في المائة من مجموع الصادرات.

كما تشكلت الصادرات الجزائرية من المواد نصف المصنعة، التي بلغت قيمتها 5.086 مليار دولار، فيما سجلت باقي المنتجات والمواد مستويات متواضعة، بمستوى صادرات قدرت بـ269 مليون دولار للمواد الغذائية الزراعية، و263 مليون دولار للمواد الأولية، و111 مليون دولار للمواد الاستهلاكية غير الغذائية التي تضم الأدوية، فضلا عن 84 مليون دولار تجهيزات صناعية، وأخيرا مليوني دولار تجهيزات فلاحية.

وأجمالا، عرفت الصادرات الجزائرية في سنة 2022، ارتفاعا محسوسا، مقارنة بسنة 2021، حيث انتقلت من 38.632 مليار دولار في سنة 2021، إلى 65.526 مليار دولار في سنة 2022، أي بنسبة نمو تعادل 41.04 في المائة.

ارتفاع طفيف للواردات في السنة الماضية

من جانب آخر، عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا طفيفا، ما بين 2022 و2021، حيث بلغت السنة الماضية نحو 38.757 مليار دولار، مقابل 37.405 مليار دولار في سنة 2021، أي بنسبة نمو قدرت بـ3.48 في المائة.

وتشكلت الواردات الجزائرية أساسا في المواد الغذائية والزراعية التي بلغت مستوى 10.369 مليار دولار، مقابل 8.877 مليار دولار في سنة 2021. ونتج ذلك، من خلال الحبوب بالأساس التي شهدت ارتفاعا في قيمتها لدى الاستيراد. بالمقابل، بلغت واردات مواد الاستهلاك غير الغذائية التي تضم الأدوية والمواد الصيدلانية مستوى 5.282 مليار دولار، بينما قدرت واردات مواد التجهيز الصناعية 8.321 مليار دولار، مقابل 9.581 مليار دولار مواد نصف مصنعة و4.037 مليار دولار مواد أولية. كما بلغت واردات الطاقة 581 مليون دولار، مع ملاحظة الانخفاض الكبير لاستيراد البنزين، وهو ما ساهم في تراجع قيمة واردات هذا الصنف من المواد، فيما قدرت واردات مواد التجهيز الفلاحية بـ204 مليون دولار، وباقي واردات في حدود 383 مليون دولار.

اختلال أطراف التبادل في المواد الغذائية والزراعية

وفي وقت تسجل فيه الجزائر فائضا معتبرا في أطراف التبادل الخاص بالمواد الطاقوية، فإنها تسجل اختلالا في أطراف التبادل المرتبط بالمواد الغذائية والزراعية، باستيراد الجزائر 10.369 مليار دولار، مقابل تصديرها 269 مليون دولار، أي بعجز أو فارق يقدر بنحو 10.100 مليار دولار.

ارتفاع محسوس للصادرات خارج المحروقات

وعلى صعيد متصل، فإن الصادرات خارج المحروقات، شهدت بدورها ارتفاعا محسوسا، ما بين 2021 و2022، حيث بلغت هذه الأخيرة، العام الماضي، 5.978 مليار دولار، مقابل 4.579 مليار دولار في سنة 2021. ومثلت الصادرات خارج المحروقات 9.1 في المائة من إجمالي الصادرات الجزائرية، مقابل 11.9 في المائة في 2021. وتضمنت الصادرات خارج المحروقات نسبة 26.8 في المائة من المواد الغذائية والفلاحية، و21.5 في المائة من التجهيزات الصناعية، فضلا عن 13.6 في المائة من منتجات ومواد الاستهلاك غير الغذائية.

ح. ص

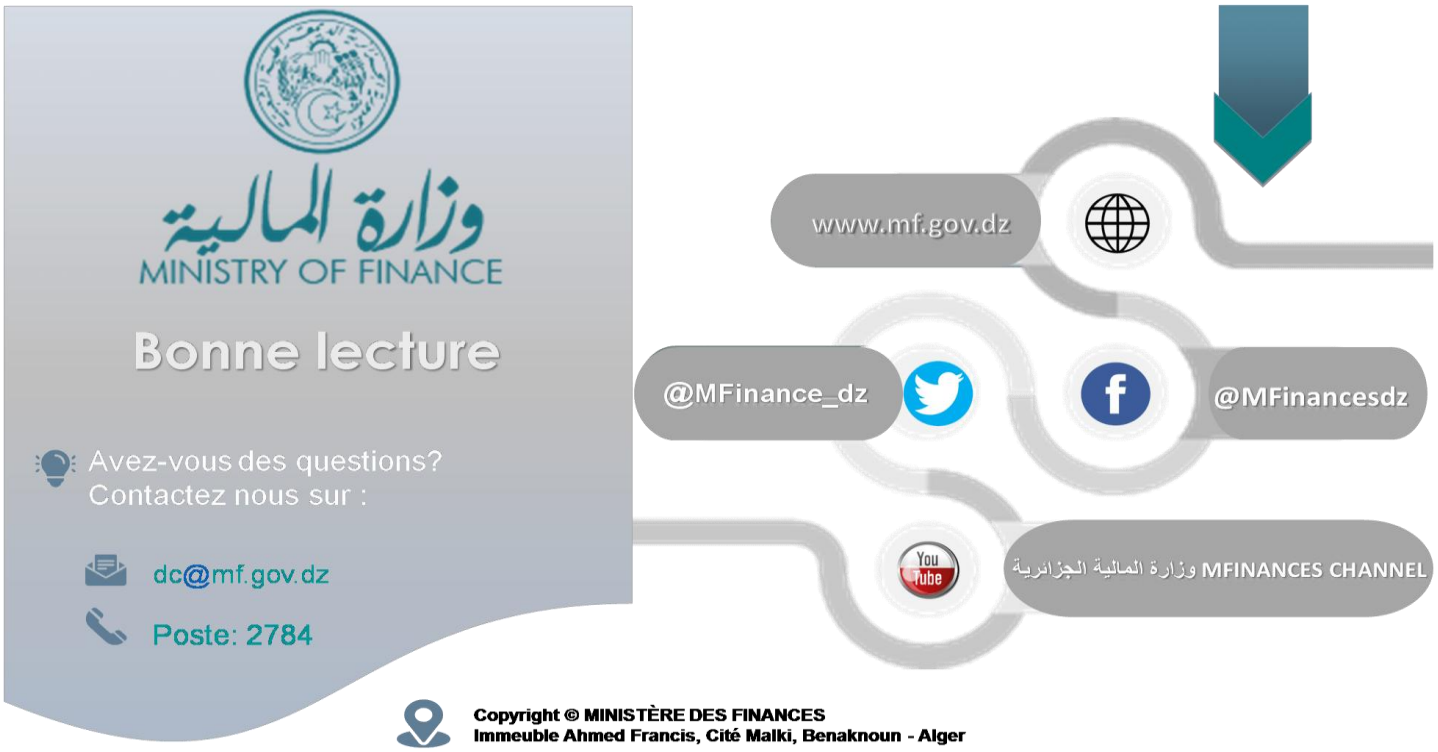

Copyright © MINISTÈRE DES FINANCES
Immeuble Ahmed Francis, Cité Malki, Benaknoun - Alger